

الحقوق في الحياة الفعليّة

كيف حسّنت اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة وضع الأطفال

المنظمة السويدية لرعاية الأطفال



Save the Children

Sweden

الرؤيا

تعمل منظمة رعاية الأطفال من أجل:

- عالم يحترم كل طفل ويُعطيهِ قيمةً
- عالم يُصغي إلى الأطفال ويتعلّم
- عالم حيث للأطفال كافة أمل وفرص

المهمة

تناضل منظمة رعاية الأطفال من أجل حقوق الطفل.

ندخل التحسينات الفورية والمستدامة إلى حياة الأطفال عبر العالم.

حقوق هذه الوثيقة محفوظة. ويُمكن نسخها بأي طريقة من دون أي رسم أو إذن مُسبق لأهداف تعليمية، إنّما ليس لغايات إعادة البيع. لاستخدامها في حالات أخرى، يجب الحصول على إذن خطي مُسبق من الناشر.

المنظمة السويدية لرعاية الأطفال

الرقم: 1-343-7321-91-978

المؤلف: نيهيا بهانداري Neha Bhandari

مدير المشروع: إيفا غايدينمارك Eva Geidenmark

المساهمون: بير تام Per Tamm وشركاء منظمة رعاية الأطفال-السويد ومكاتبها الإقليمية

الصور:، سيديكا CEDECA، جاك بيكونيه Jack Picone، منظمة رعاية الأطفال

الانتاج: صوفيا هيلديبراند Sofia Hildebrand

التصميم: أنيلي غرافيسك فورم

نشرتها منظمة رعاية الأطفال - السويد

العنوان : السويد، ستوكهولم 88 107 - SE

info@rb.se

www.rb.se

التغيير من أجل لأطفال

في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة. تحدد الاتفاقية حقوق ومسؤوليات كل طفل وشاب دون الثامنة عشر. حظيت هذه الاتفاقية على أعلى معدل مصادقة ضمن صكوك حقوق الإنسان في العالم.

يُصادف هذا العام الذكرى العشرين لاتفاقية حقوق الطفل. ولهذه المناسبة، نحاول معرفة كيف ساعدت اتفاقية حقوق الطفل منظمة رعاية الأطفال - السويد في ضمان حقوق ملايين الأطفال عبر العالم.

تشكّل اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة أساس عمل منظمة رعاية الأطفال-السويد حول العالم. منذ وضع الاتفاقية، أصبحت مبادئها الأربعة الأساسية الركيزة الرئيسية والموحدة لجهودنا كافة لضمان حقوق الأطفال.

بمعنى آخر، لا بد لنا من تمكين جميع الأطفال لكي يتمتعوا بحقوقهم من دون أي استثناء: يجب استشارة الأطفال ودعمهم للمشاركة في صنع القرارات بشأن المسائل التي تخصهم؛ كما يجب أن تكون الأنشطة كافة التي تخص الأطفال مبنية على مصالحهم الفضلى. ولا ننسى أنه يحق لكل الأطفال بالحياة، والبقاء والنمو.

تماشياً مع اتفاقية حقوق الطفل، نؤمن بأن الدول التي وقّعت على الاتفاقية مسؤولة عن تطبيق اتفاقية حقوق الطفل ولا يُمكنها تجاهل هذه المسؤولية.

حتى اعتماد الاتفاقية في العام 1989، ارتكز عملنا على ما نعتبره الأفضل وعلى الحاجات الأساسية للمجتمعات التي تتضمن الأطفال. نادراً ما تمّت استشارة المجتمعات، ناهيك عن الأطفال، في ما يتعلق بأولوياتهم ومشاكلهم. كان الأطفال يُعتبرون مجرد تابعين للبالغين إلى أن فهمت الاتفاقية وطُبقت. في الواقع، مهّد التعامل مع الاتفاقية الطريق أمام اعتبار الأطفال أفراداً فاعلين يتمتعون بحقوق الإنسان، وليس مجرد أغراض نهتمّ بها.

خلال السنوات العشرين الماضية، تعلّمنا مراقبة العالم من منظور الطفل وتعلّمنا الإصغاء إلى ما يقوله الأطفال بشأن المشاكل والحلول المحتملة لها. نعرض عليكم في هذا السياق مجموعة من الروايات القصيرة من حول العالم التي تبيّن ما يُمكن تحقيقه عندما تعتمد منظمة ما منظور حقوق الإنسان وتعمل من أجل الأطفال ومعهم.

الأطفال المعوقون في توغو يحظون بحياة جديدة

يعني التركيز على حقوق الطفل الاعتراف بالتنوع بين الأطفال. على عملنا أن يشمل الفتيان والفتيات من فئات عمرية مختلفة، في المدرسة وخارجها، والأطفال المنفصلين، أو الأطفال في حالات عنيفة، أو الأطفال المُستغلين، الخ. هكذا يمكننا من بلوغ مجموعات مختلفة من الأطفال على مرّ السنوات. وأصبحت قيم عدم التمييز والدمج في صميم أعمالنا وجهودنا كافة.

أخفى مجتمع كونكومبا في توغو سرّاً قاتلاً لعدة قرون. فلم يكن من المسموح أن يعيش الطفل الذي يولد معوقاً في كونكومبا أكثر من شهر واحد. كان يُقال إن الطفل المعوق قد اختفى ليلاً على يد الأرواح التي حملته معها. في الواقع، كان الطفل يُقتل بموافقة الوالدين.

كان قتل الأطفال يُعتبر تقليدياً مقبولاً حتى من قبل المفكرين في المجتمع. وينبع هذا التقليد من الأزمنة الماضية عندما كان المجتمع معروفاً بمهارات محاربيه القتالية. لذلك، كان كل طفل يُعاني إعاقةً عقليةً و/أو جسديةً غير أهل بلعب هذا الدور.

صحيح أن حكومة توغو صادقت على اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة في العام 1990، لكن تحدي هذا التقليد كان صعباً على عدد كبير من الناس. في العام 2005، قرّرت مجموعة من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الجمعية العالمية للأيتام (شريك محلي للمنظمة السويدية لرعاية الأطفال في توغو)، واليونيسيف، والبرلمانيون في توغو التحرك. فاستهدفت الحملة الطلاب، والأهالي، وقادة المجتمعات. واعتمدت الرسالة على اتفاقية حقوق الطفل ومبادئها في مجال عدم التمييز، وحق البقاء، والتعليم، والصحة للجميع، بما في ذلك الأطفال الرضع المعوقين. أُعطيت أمثلة من دولة بنين المجاورة حيث يوجد التقليد نفسه، إنما حيث تتم تربية الأطفال الذين يُعانون تشوهات بصرية تامة. وبعد أن يحصل هؤلاء الأطفال على التعليم، كانوا يعودون إلى القرية لعرض قدراتهم على المجتمع.

في البداية، لم تُعر كونكومبا أهميةً كبيرةً إلى الملاحظات، لكن الفكرة كانت راسخة في عقول المفكرين والسياسيين الذين ثابروا على التطرق إلى هذه المسألة مع الطلاب. لكن بالنسبة إلى بعض القادة التقليديين، كانت هذه الممارسة قد أصبحت مصدر دخل، وبالتالي تردّدوا بقبول أي حجة تمنعهم من هذه الممارسة. من جهتها، بحثت المنظمات المعنية عن طرق مناسبة لتأمين الموارد المالية للأسر، ومساعدتها في دعم أطفالها المعوقين، وتزويدها بالحوافز لوضع حدّ لهذه الممارسة.

لقد انتشرت الحملة المحلية اليوم ووصلت إلى أعلى المستويات في الحكومة. وفي العام 2007، نجحت سياسة حماية الطفل الوطنية بأخذ هذه القضية بعين الاعتبار. إلى ذلك، ساعدت الحملة في تعزيز الاهتمام والتوعية لفهم اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة على أعلى المستويات في السلطة وضمن القاعدة الشعبية.

الفتيات الأفغانيات ترغبن بالتعلم

ترتاد حوالي 800 فتاة مدرسة بار بهار للفتيات في مقاطعة خوغيان في أفغانستان.

يأتي حق الطفل بالتعليم في صلب عملنا. نحن نسعى إلى ضمان التعليم المجاني والنوعي الذي يسهل النفاذ إليه في مدارس آمنة وغير عنيفة لجميع الأطفال. يعتبر تأثير الأطفال وأسرهم ومشاركتهم في إدارة المدرسة والبرامج التربوية جانباً مهماً في عملنا، إن التركيز على حقوق الطفل في التعليم يتطلب منا التفكير والعمل وفق هذه المبادئ.



فتيات في مدرسة بار بهار، يتابعن برنامجاً تعليمياً مع المسنين في المجتمع. خلال هذا الحدث، تُطالب الفتيات بحقوقهن في التعليم في إحدى المناطق الأكثر محافظة في أفغانستان.



المسؤولون والمسنون في المجتمع في مدرسة بار بهار يحاولون دعم مطالب الطالبات

تقع هذه المنطقة أسفل جبال سبين غار في منطقة معروفة جداً بالكهوف حيث اختبأ أوساما بن لادن ورجاله عند سقوط حركة طالبان في أفغانستان. إنها منطقة نائية ذات مجتمع محافظ إلى حد بعيد. هنا، تعمل المنظمة السويدية لرعاية الأطفال ومنظمة رعاية الأطفال-النروج مع أربع مدارس حكومية لدعم التعلم والتعليم النوعي.

في إطار برنامج مدرسي في العام 2006، وأمام كبار المسؤولين والمسنيين في المجتمع، أعادت الطالبات التأكيد على حاجتهن إلى المعرفة. وطالبن بحقوقهن بالتعليم على قدم من المساواة مع الفتيان. كما ذكرت الفتيات مدى صعوبة الدراسة من دون سقف يأويهن. وقد قدر المسنون في المجتمع هذه الصراحة إلى أبعد حد.

تأثر أحد أعضاء ذلك المجتمع برغبة الفتيات في التعلم، فقرر مع رئيس جمعية الطلاب والأساتذة والأهالي أن يهب 60 يارداً مربعاً من الأراضي إلى منظمة رعاية الأطفال من أجل بناء مدرسة للفتيات.

بما أن المنظمة لا تُعنى ببناء المدارس، مارست الضغوط مع اليونسيف-أفغانستان من أجل دعم هذا المشروع. وفي اجتماع لها مع اليونسيف، عرضت منظمة رعاية الأطفال رسالة من المسنين في بار بهار يطالبون فيها ببناء مدرسة. وعد المجتمع تأمين المواد واليد العاملة بما يُساوي 30% من كلفة المبنى ووافقت اليونسيف على تنفيذ المشروع.

في آب/أغسطس 2007، تم افتتاح مدرسة جديدة للفتيات في ذلك المجتمع. تُعطى الصفوف حتى الصف الرابع المتوسط صباحاً في المدرسة لتعود وتتحوّل في فترة بعد الظهر إلى مدرسة لتعلم القرآن الكريم. كما تؤمن جمعية الطلاب والأساتذة والأهالي دروساً في الكمبيوتر وحصصاً شتوية للفتيات. تتضمن المدرسة بئر مياه وحمامات. كما ساهم أحد أعضاء المجتمع في بناء الجدار الحدودي وبوابات المدرسة. وبالتالي، غدت رغبة الفتيات بالحصول على مدرسة حقيقة. وما هن الآن بانتظار المعلمات في مدرستهن.

الأطفال في أميركا اللاتينية يحلّون الموازنات العامة

"من الأهمية بمكان بالنسبة إلينا أن نعرف كيف تُستخدم أموالنا. يتم سحب الأموال في كل مرة تريد شراء شيء ما، بحجة الاستثمار في الدولة. والآن سأعرف إذا ما تم استخدام المال بشكل جيد أم لا ... لدينا فكرة عما يحلّ بهذا المال وكيف يُستعمل"، تقول ميشال، وهي شابة من فورتاليزا، إحدى بلدات شمال البرازيل.



مظاهرة عامة للأطفال في فورتاليزا
صورة من "مركز إيف دو روسان للدفاع عن الأطفال
والمرافقين" CEDECA

تُشير التجارب إلى أنه في غياب الدعم المالي، لا يُمكن للقوانين والتشريعات والسياسات أن تسير قدماً.

من خلال الموازنة العامة، يُمكن للحكومة أن تُظهر عبر تخصيص الموارد كيف تفي بالتزاماتها لتحويل حقوق الطفل إلى واقع.

بفضل اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، نحرص على أن تخصص الحكومة الأموال اللازمة لتغطية تكاليف تطبيق أحكام الاتفاقية، وعلى أن يُسمع الأطفال والشباب صوتهم في صنع القرارات ويُعترف بهم على أنهم مواطنون ناشطون في مجتمعاتهم.

في فورتاليزا، يجتمع الأطفال كل عام للمشاركة في نقاش حول توزيع موازنة بلديتهم. بدعم من منظمة رعاية الأطفال-السويد وشركائها، يتم تدريب الأطفال لكي يفهموا مختلف جوانب الإنفاق والنفقات العامة. فيزور هؤلاء الأطفال الذين غالباً ما يأتون من خلفيات مهتمشة البلدة للاطلاع على كيفية إنفاق الحكومة لأموالها. ويلتقطون الصور ويُقارنون الاستثمار العام في التجهيزات والبنى التحتية في مناطق مجاورة عدّة. يلي الزيارة شرح للموازنة العامة استناداً إلى أمثلة لاحظها الأطفال بأنفسهم. فتُساعد هذه التجربة الأطفال على تقديم مقترحات بديلة لمشاريع محدّدة قد تُساعد في تحسين حياتهم. إلى ذلك، يتعلّم الأطفال كيفية ممارسة الضغوط على السلطات المحليّة واطلاع وسائل الإعلام على نتائجهم ومقترحاتهم.

يقول فالديتشي كارفالو، وهو فتى في الثامنة عشر من عمره: "أكثر ما أذهلني خلال التحليل الفرق بين الطبقات. في بعض المواقع، عثرنا على بنية قانونيّة ممتازة بينما في مواقع أخرى، كان كل شيء تقريباً ناقصاً. بالنسبة إليّ، حق الملجأ هو الحق الأكثر انتهاكاً ... على سبيل المثال، هناك أسر بكاملها تعيش في علب من الكرتون."

نتيجة لهذه الجهود، اقترح الأطفال 33 تعديلاً للموازنة خلال الجمعية البلديّة التي عُقدت في العام 2003. وتمت المصادقة على ثلاثة منها لل العامة موازنة لعام 2004. وأثناء الجمعية البلديّة للعام 2004، جرت المصادقة على 9 تعديلات للموازنة العامة لعام 2005.

وبناءً على هذه التجربة الناجحة، بدأت اليوم منظمات عدّة بقيادة الأطفال في البرازيل وفي دول أخرى في أميركا اللاتينية، على غرار البيرو ونيكاراغوا، بدعم الأطفال من أجل تحليل الموازنات العامة واقتراح التغييرات اللازمة. رحبت سلطات عامة متعدّدة بهذه المبادرة كخطوة مهمة باتجاه الحوكمة العامة التشاركيّة والشفافة على المستوى المحلي، ممّا يسمح للأطفال بالمُطالبة بمساحة خاصة بهم في مجتمع ديمقراطيّ باعتبارهم مواطنين ناشطين.

وإثر هذه التجربة، تمّت دعوة ممثلي المنظّمات بقيادة الأطفال من أميركا اللاتينيّة للتحدّث خلال "يوم النقاش العام" أمام لجنة اتفاقية حقوق الطفل في العام 2007. كان الموضوع الخاص لهذا اليوم "الموارد من أجل حقوق الطفل". في هذا اليوم، عرض الأطفال تجربتهم حول المشاركة في إعداد الموازنات العامة المحليّة ورصد الموازنة، وأثر هذه الجهود ومنافعها. وتأثراً منها بتجربتهم، أخذت اللجنة علماً بمقترحاتهم عند صياغة توصياتها إلى الدول إثر النقاش.

الأهالي في الفيتنام يتعلمون تربية الأطفال ذوي الحاجات الخاصة بطريقة أفضل

منذ أن بدأت تيان لي، 10 أعوام، تواجه إعاقات في التعلّم في سن مبكرة، راحت والدتها تُبقيها داخل المنزل.

تقول تاي كيم هونغ، والدّة تيان لي: "لاحظت أنّها مختلفة عن الأطفال الآخرين، لكنني لم أكن أعرف ما بالها. بعد أن التقيت أساتذة في مدرسة الأطفال ذوي الإعاقة السمعية، فهمت ظروف ابنتي وتعلّمت كيفية تربيتها. بدأت أخرجها من المنزل للقاء أشخاص آخرين. وبدأت أعلمها كيف تُعيل نفسها."

بعد مرور أكثر من 35 عامًا على استعمال الولايات المتحدة عامل تعرية أشجار سام يُعرف بالعامل البرتقالي في الأراضي الزراعية والغابات في الفيتنام، يولد الأطفال وهم يُعانون عيوبًا وإعاقاتٍ متعدّدة.

سعيًا منهم لضمان حقوق متساوية لأطفالهم ذوي الإعاقات ولتحسين نوعية حياتهم، شكّل الأساتذة وأهالي الأطفال ذوي الإعاقات في مدرسة الأطفال ذوي الإعاقة السمعية في جنوب الفيتنام ناديًا للأهالي لتبادل مهارات التربية الفاعلة وتطويرها.

صحيح أن عدد نوادي الأهالي ومنظمات المجتمع المدني الأخرى على مستويات المجتمع والمقاطعة والإقليم في الفيتنام قد ارتفع، غير أن الحكومة لا تعترف بهذه المنظّمات أو المجموعات، وهي تعمل من دون أي اعتراف قانوني. لكن في كانون الأول/ديسمبر 2007، التزمت جمعية التربية وعلم النفس في مقاطعة دونغ تاب بتسريع نادي الأهالي.

يقول مسؤول برنامج دعم المجتمع المدني والحكومة الرشيدة في منظمة رعاية الأطفال - السويد: "تُشير عملية تحويل نادي الأهالي في دونغ تاب إلى منظّمة قانونية ومستقلة إلى توفير بيئة متطورة وممكنة للمجتمع المدني، وهي بيئة لم يكن من الممكن تصوّرها منذ 7 إلى 10 أعوام. قد تشكّل هذه الخطوة مؤشّرًا للثقة والنضوج المتناميين في تطوير النادي وإدارته".

تسهّل منظمة رعاية الأطفال-السويد مشاركة النادي في منظّمات مجتمع مدني مشابهة في مقاطعات جنوبية من أجل تعلّم الممارسات الجيدة وتبادلها. كما أنّها تدعم النادي من خلال تأمين المعلومات ذات الصلة والحديثة بشأن حقوق الأطفال.

*مكيّة من: http://seap.savethechildren.se/en/South_East_Asia/Latest/Thailand-Disasterrisk-reduction-education-to-go-national/

وفق اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، ندعم منظّمات المجتمع المدني لتكون مستقلة ومستدامة من خلال تعزيز قدراتها ومهاراتها في مجال التخطيط، والإدارة، وجمع الأموال، والتمويل، والتيسير. يكمن هدفنا في تحقيق مجتمع مدني قوي لحقوق الطفل، حيث يُطالب الفتيان والفتيات والأهالي والمُعيلون بحقوق الطفل.



تيان لي، 10 أعوام، تلوّن دفتر تلوين. ترساد والسندتها مدرسة للأطفال ذوي الإعاقة السمعية لتعلّم حقوق الأطفال وطرق تربية الأطفال ذوي الإعاقات. صورة لـ"جاك بيكونيه" Jack Picone



يتعلّم الأهالي والأطفال ذوو الإعاقات معًا كيفية التواصل بعضهم مع بعض من خلال استعمال لغة الإشارات. يُساعد نادي الأهالي أولئك الأهالي الذين يفتقرون إلى الخبرة لتعلّم طرق تربية مختلفة. صورة لـ"جاك بيكونيه" Jack Picone



دانيال في دياره في جنوب السودان

صادق السودان على اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة وبروتوكولها الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. يحدّد البروتوكول سنّ الثامنة عشر على أنّها السن الدنيا للمشاركة المباشرة في الأعمال العدائية، والالتخراط في المجموعات المسلحة، والتجنيد الإجباري من قبل الحكومات. لكن، يُشارك حاليًا عشرات الآلاف من الأطفال دون الثامنة عشر في نزاعات مسلحة في السودان و عبر العالم. ليس هؤلاء الأطفال مشاركين فاعلين في النزاع فحسب، إنّما هم أيضاً حَمَلُونَ وطَبَاخُونَ وجواسيس وماسحو الغمام ورقيق جنس. بغضّ النظر عن الدور الذي يلعبونه، سواء أكان دوراً ناشطاً أم داعماً، تعتبر منظمة رعاية الأطفال أنّه لا يجب استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة مهما كانت الظروف. ووفق اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، نحن ملتزمون بمساعدة هؤلاء الأطفال للعودة إلى أسرهم ومجتمعاتهم ووقايتهم من التجنيد في سن مبكرة من قبل أي مجموعة مسلحة أو عسكرية. كما تساعد المنظمة المجتمعات على فهم الأطفال الذين يعودون إلى ديارهم إثر مشاركتهم في النزاعات والتكيف معهم.



عائلة دانيال تستعدّ لسفره إلى أوغاندا لدخول المدرسة

الأطفال الجنود في السودان يعودون إلى ديارهم

عاد دانيال لات إلى أسرته بعد عام. كانت المسيرة صعبةً بالنسبة إليه، وهو قد تجنّد في جيش تحرير السودان الشعبي في العام 2007. ها هو اليوم أحد الأطفال الجنود الـ1500 الذين تم إنقاذهم من النزاع في السودان.

خلفت الحرب الأهلية المروعة في السودان ضحايا عديدة وراءها، بما في ذلك الأطفال الذين قضوا سنوات طفولتهم في الجيش. فقد انضم فتيان في العاشرة من عمرهم إلى الجيش. وكام قد انضمّ العديد منهم الذين خسروا أهاليهم في النزاعات إلى الجيش لأنّه لم يكن لديهم أي مكان آخر يلجأون إليه.

منذ العام 1998، تعمل منظمة رعاية الأطفال-السويد مع جيش تحرير السودان الشعبي من أجل إخراج الأطفال من الجيش. وبعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والجيش في العام 2005، تمّ تشكيل لجنة يقضي دورها بتسريح الأطفال من الجيش، بالإضافة إلى واجبات أخرى، ممّا يعني تحديد هوية الأطفال، وتسجيل أسمائهم، واقتفاء أثر الأسر، وجمع شملها، وإجراء المتابعة اللازمة. إن لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في جنوب السودان معنية بتسريح الأطفال من الجيش بينما تقوم منظمة رعاية الأطفال-السويد باقتفاء أثر الأسرة وجمع شملها والمتابعة اللازمة.

في العام 2008، اتصلت اللجنة بمنظمة رعاية الأطفال-السويد لتزويدها بمعلومات حول دانيال و16 طفلاً جندياً تمّ تسريحهم من المعابر، وهم ينتظرون إعادة شملهم مع أسرهم. تمكّنت المنظمة، بمساعدة من وزارة التنمية الاجتماعية، من اقتفاء أثر أسر هؤلاء الفتيان بنجاح عبر استخدام المعلومات بشأن قراهم وقادتهم المحليين. واليوم، طوّرت المنظمة نموذجاً لاقتفاء أثر الأسر وإعادة جمع شملها، يتمّ استخدامه من قبل وكالات مختلفة من أجل إعادة أطفال جنود في جنوب السودان إلى أسرهم. كما تؤمّن المنظمة المشورة والدعم لضمان إعادة الدمج الاجتماعي للأطفال الجنود المسرّحين من خلال مراكز تعليم الشباب.

اليوم، أصبح دانيال يذهب إلى المدرسة في أوغاندا. عندما زارته منظمة رعاية الأطفال-السويد مؤخراً، بدا أنّه يتكيّف بشكل جيّد مع أسرته وأساتذته وزملائه في المدرسة. يقول دانيال: "أريد أن أصبح طبيباً إذا بقي كل شيء على ما يُرام. أنا قلق بشأن قدرة أهلي على تسديد أقساط مدرستي الثانوية وتعليمي الجامعي ليس إلا".

يقول الموظفون الميدانيون ل المنظمة السويدية لرعاية الأطفال: "لا يزال نزع السلاح وتسريح الأطفال يكتسبان أهمية متزايدة في جنوب السودان، غير أن عملية إعادة الدمج تشكل موضع اهتمام أقل، وتُرصَد أموال أقل لها." ويضيفون: "يؤدي ذلك إلى تجنيد الأطفال مجددًا." نظرًا إلى غياب الفرص في حياة الأطفال المدنية وارتفاع المعاشات في الجيش، ينضم الأطفال طوعًا (مجددًا) إلى جيش تحرير السودان الشعبي وإلى المجموعات المسلحة الأخرى.

الأطفال في مولدوفا يقيسون مدى احترام حقوقهم

تُعتبر لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن مراقبة امتثال الحكومات المختلفة للاتفاقية. تُعطي منظمة رعاية الأطفال-السويد الأولوية للتقارير التكميلية (التقارير البديلة أو تقارير الظل) التي يقدمها المجتمع المدني إلى اللجنة. تُقدم هذه التقارير إلى جانب تقارير الحكومة، ويتم تشجيعها على إظهار واقع حقوق الأطفال في دولة ما. تعتبر التقارير طريقة مناسبة لمساعدة الدول الأطراف عن سياساتها نظراً إلى وضع حقوق الأطفال وتقديمهم.

تشارك منظمة رعاية الأطفال-السويد بشكل ناشط في جميع المنظمات غير الحكومية الموجهة للطفل من أجل مراقبة تقارير الحكومة وجمع الوقائع والأرقام بطريقة منهجية. ثمة اهتمام متزايد بإشراك الأطفال في مراقبة التقدم في مجال حقوق الأطفال ضمن عدة برامج قطرية.

"إن الأطفال الأكثر عرضةً للتمييز هم من أسر فقيرة أو ذوي إعاقات ... يسخر الأطفال الآخرون منهم بسبب مظهرهم، وثيابهم ...، وهم غير مقبولين في المجموعة، ومهمشون."

"لن يؤثر العقاب بشكل إيجابي عليّ، بل على العكس، سأشعر بالخوف ولن أصبح أكثر مسؤولةً."

"يقضي الطفل غالبيةً وقته في المدرسة. في الواقع، تُنتهك غالبية حقوقه في المدرسة؛ وحق التعبير من بين أكثر الحقوق انتهاكاً."

تغذي أفكار هؤلاء الأطفال العديدة تقرير مولدوفا التكميلي حول وضع الأطفال، الذي تم تقديمه إلى لجنة حقوق الطفل في العام 2008. ويأتي تقرير الأطفال إلى اللجنة، الذي صاغه الأطفال بأنفسهم وطوّروه وقدموه في الجلسة التمهيديّة مع اللجنة دعماً للتقرير التكميلي.

بعد مرور 15 عاماً على مصادقة مولدوفا على اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، أطلقت أول مجموعة عمل للأطفال حول مراقبة اتفاقية حقوق الطفل مبادرة لجمع المعلومات بشأن حقوق الأطفال في مولدوفا. ويعتبر الاستماع إلى أصوات الأطفال وآرائهم جزءاً من مشروع خاص لشريك منظمة رعاية الأطفال - السويد، أي مركز مولدوفا للمعلومات حول حقوق الطفل. خلال هذا المشروع الذي سيطبق على مدى عامين، سيقوم 26 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 11 و15 عاماً تم اختيارهم بشكل ديمقراطي بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والتشريعات الوطنية ذات الصلة الأخرى في مولدوفا. وفي هذا الإطار، تم تنظيم سلسلة من ورش العمل والاستشارات.

خضع الأطفال للتدريب حول اتفاقية حقوق الطفل التابعة إلى الأمم المتحدة والتشريعات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك نظام حماية الأطفال الوطني. كما تم تنظيم ورش عمل حول قضايا محدّدة، على غرار حق البقاء والنمو والمشاركة، وحول حقوق محددة، على غرار حق التعليم والحماية من العنف والإهمال، وقضاء الأحداث، والتمييز، والبيئة الأسريّة، والهجرة، الخ. وبدعم من الأطفال، جرى تطوير نظام مراقبة يتكيف مع حاجات الأطفال ومصالحهم. وتعلم الأطفال كيفية جمع الروايات وتطوير المؤشرات من أجل مراقبة حقوقهم.

في إطار هذه العملية، كان تمكن الأطفال من لقاء قادة المجتمع وتوعية الرأي العام حول قضايا مختلفة. كما تمّ نقل وجهات نظر الأطفال على نطاق واسع في شكل منشورات من أجل إطلاع الأطفال الآخرين وتحفيزهم لمراقبة حقوق الطفل. كما تهدف الفكرة إلى إشراك الأهالي، والمُعيلين، والأساتذة، وصانعي القرارات، وخبراء آخرين في استشارة الأطفال لمعرفة رأي الأطفال بالخدمات الاجتماعية الحالية وأخذ آراءهم بعين الاعتبار عند تطوير السياسات والتشريعات. إلى ذلك، ستُساهم مجموعة عمل الأطفال في جهود المناصرة التي يبذلها مركز المعلومات حول حقوق الطفل على المستويين الوطني والمحلي. سلّطت هذه العملية الضوء على الحاجة إلى برنامج لاستشارة الأطفال حول حقوقهم على أساس دائم ومنهجي. ومن بين التوصيات التي رفعها الأطفال بشأن مراقبة تطبيق اتفاقية حقوق الطفل التابعة إلى الأمم المتحدة في مولدوفا، نذكر "خلق مجموعات شبابية ترفع إلى الدولة الآراء والمقترحات التي تقدّم بها الأطفال، وتكون مسؤولةً عن مراقبة وضع حقوق الطفل على المستوى الوطني، لا سيّما الجهود المبذولة من أجل ضمان احترام حقوق الطفل الواردة في الاتفاقية في بلدنا وتطبيقها."

فتى من بنغلادش يتخلى عن نقل المخدرات لارتياح المدرسة

تلحظ اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة أنه يجب عدم استغلال الأطفال، لا من خلال العمل ولا بأي طريقة أخرى. كما تلحظ أن للأطفال حق التعليم. لكن لا تُدين الاتفاقية عمل الأطفال، ويعود ذلك إلى أن ملايين الأطفال لا يمكنهم اختيار العمل أم عدمه، بل هم مرغومون على العمل من أجل البقاء. يعمل بعض الأطفال لكي يتمكنوا من تسديد ثمن ثوب المدرسة والكتب الضرورية. كما يشعر أطفال عديدون بالفخر عند مساعدة الأسرة اقتصاديًا وعند تعلّم حرفة ما.

ندعم الأطفال العاملين ومنظماتهم عبر العالم بموجب اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة. كما ندافع عن حقهم في الوقاية من الاستغلال، وندعمهم للتفاوض بشأن ظروف العمل، ونخلق الفرص لهم لارتياح المدرسة.

كان سليمان في الخامسة من عمره عندما بدأ يجمع النفايات في حيّ فقير في داكا، في بنغلاديش. كانت أمّه تعمل كخادمة منزلية وشقيقه كسائق فان. وكان دخل الأسرة منخفضًا. ولم يمرّ وقت طويل قبل أن يلتفت سليمان انتباه موزعي المخدرات المحليين الذين جروه إلى تجارة المخدرات. وبدأ سليمان يحمل المخدرات، ويبيعها، ويخزنها، وذلك مقابل كسب المزيد من المال وحماية نفسه من مضايقات أرباب المخدرات.

كان سليمان في الرابعة عشر من عمره عندما سمع للمرة الأولى بشأن لواء الأطفال، وهي منظمة غير حكومية محلية، تدعمها المنظمة السويدية لرعاية الأطفال ومنظمة رعاية الأطفال-الدمرك في بنغلاديش. وانضم سليمان إلى المنظمة بتشجيع من شقيقه. فتعلّم حقوق الأطفال وكيفية المشاركة بشكل ناشط في تغيير مسار حياته. وبعد وقت قليل، قرّر التخلي عن تجارة المخدرات، ممّا أعاظ بائعي المخدرات الذين راحوا يُمارسون الضغوط عليه للانضمام مجددًا إليهم. ولم تؤيد أسرته هذا القرار، لأنّه لم يكن يُجني المال نفسه وهو في لواء الأطفال. لكن سليمان كان قد عقد العزم على تبديل حياته.

بدعم من المنظمة غير الحكومية السابق ذكرها، تابع سليمان المشاركة بشكل ناشط في أنشطة لواء الأطفال. واليوم، أصبح يعمل بدوام جزئي كمساعد في ورشة سيارات حيث يتعلّم كيفية تصليح السيارات. للمرة الأولى في حياته، بدأ سليمان يرتاد المدرسة، وهي رغبة كانت تراوده منذ زمن بعيد. كما يُشارك اليوم في مسرحيات لواء الأطفال، مع تسليط الضوء على التغييرات في حياة أطفال مثله. وإلى جانب صديقين له في لواء الأطفال، أصبح يُدير اليوم صف محو الأمية ويقدم الدعم الطبي لأطفال في حيّه الفقير.

(تمّ استخدام أسماء مُستعارة في هذه الوثيقة).

الأطفال في تايلند يتعلمون كيفية وقاية أنفسهم في حال وقوع كوارث¹

لم تلبّ المقاربات المركزية التقليدية لإدارة المخاطر في حال وقوع كوارث حاجات المجتمعات، وهي غالبًا ما تتجاهل القدرات، والموارد، والحاجات المحلية. تعمل منظمة رعاية الأطفال على تمكين من هم أكثر عرضة للخطر في المجتمعات الهشة - أي الأطفال.

استناداً إلى حقوق الطفل، تعتبر منظمة رعاية الأطفال أن الأطفال يُمكنهم قيادة عملية الحدّ من المخاطر. فيفضل الدعم الملانم، يُمكن للأطفال أن يحفزوا التغيير منذ بداية العملية وحتى نهايتها. يستطيع الأطفال المساهمة في استعدادات الحدّ من مخاطر الكوارث عبر تقديم وجهة نظر فريدة من نوعها. كما يحقّ لهم لعب دور في ضمان سلامتهم وسلامة مجتمعاتهم.



يدقّق تلامذة في خارطة مجتمعية طوّروها. تُظهر الخارطة بكلّ وضوح المناطق الخطرة وتلك الأمانة التي يُمكن لأعضاء المجتمع التمييز في ما بينها في حال وقوع كوارث.

صورة لرواية "جاك بيكونيه"

يقول "آرشا"، 12 عامًا: "أنا فخور بنفسي. لم أظن قطّ أنه يُمكنني أن أرسم خريطة موارد ومخاطر، لكنني تمكّنت من ذلك. أنا سعيد لأنه يتمّ تعليمنا ألا نصاب بالذعر في حال وقوع كارثة." يضيف "سياد"، 11 عامًا: "تعلّمنا كيف نستعدّ لوقوع كارثة وكيف نعتز على طريق الإخلاء."

إنها أصوات الأطفال الذين يدرسون في مدرسة ضربها التسونامي (الموجة المدية) في مقاطعة ساحلية من تايلند. تقع مدرسة "آرشا" و"سياد" على بُعد 200 متر من الساحل وتعرّضت لموجات ضخمة أدت إلى مقتل 8 أطفال وأستاذ واحد. كانوا يتدربون على حفل رأس السنة المقبل عندما سمعوا صوتًا قويًا عندما ضرب التسونامي المنطقة.

منذ العام 2005، تعمل منظمة رعاية الأطفال-السويد وشركاؤها في المناطق التي ضربها التسونامي من أجل تحويل المدارس والمجتمعات إلى مكان آمن للأطفال. يُعتبر الأطفال الفاعلين الأساسيين في الأنشطة الآيلة إلى الحدّ من مخاطر الكوارث كافة. وتتراوح الأنشطة من التعلّم بشأن مختلف أنواع الكوارث إلى تعزيز الجهوزية لمواجهة الكوارث في المدارس والمجتمعات.

تقول نو-تار، 12 عامًا: "استمتعتنا كثيرًا وتعلّمنا عدة أشياء جديدة. والمهم أن أشخاصًا آخرين سيتعلمون كيفية الحدّ من مخاطر الكوارث إلى جانب الأساتذة. ألّفت كتابًا، ورسمت خرائط الموارد والمخاطر، وأعددت مسرحية للدمى المتحركة. وأرغب في أن يُنشر كتابي في اللغة الانجليزية يومًا ما."

تُمارس منظمة رعاية الأطفال-السويد اليوم الضغوط لجعل الحدّ من مخاطر الكوارث بإدارة الأطفال جزءًا من البرنامج المدرسي في جنوب تايلند. في هذا السياق، تمّ تطوير المنهج مع قسم تطوير المناهج ووزارة التربية والمنظمات الشريكة، أي منظمة "بلان" (Plan) ومنظمة "أكشين إيد" (Action Aid). وهذا العام، سيتم اعتماد البرنامج في المدارس التي ضربها التسونامي وقريبًا في جميع أنحاء تايلندا.

أجرى تكييفها من http://seap.savethechildren.se/en/South_East_Asia/Latest/Thailand-Disaster-risk-reduction-education-to-go-national/

جرى تصميم البرنامج للطلاب من الصف الرابع الابتدائي إلى الصف الأول المتوسط، بهدف تمكينهم من تطبيق المعرفة المحلية لحلّ المشاكل في حياتهم اليومية.

يقول بلا، وهو موظف في منظمة غير حكومية، درّب أكثر من 100 تلميذ في 6 مدارس: "إن مشروع الحدّ من مخاطر الكوارث بقيادة الأطفال مشروع فريد من نوعه لأنّه بقيادة الأطفال بالذات. عادةً، تبدأ عمليّة دمج المفاهيم الجديدة في البرنامج من الأعلى إلى الأسفل. لكن هذه المرّة، بدأت العمليّة من الأسفل (على مستوى المدرسة الابتدائية) إلى الأعلى (وزارة التربية)".

الأطفال يتحركون في اليمن لتكون مراكز الاحتجاز لدى الشرطة أماكن آمنة

تفترض مقارنة حقوق الطفل لوضع حد للعنف ضدّ الأطفال العمل وفق أهداف طويلة الأمد وتشجيع الإصلاحات القانونية وغيرها من الإصلاحات.

نحتد أبرز الفاعلين وندعمهم في دورهم لحماية الأطفال ووقايتهم من العنف من خلال العمل مع لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة.

كما نعمل مع الهيئات الحكومية والمحلية من أجل استحداث سبل لمراقبة التقدّم وضمان التغيير المستدام.

تعمل منظمة رعاية الأطفال مع شركاء لها في اليمن على ممارسة الضغوط من أجل الامتثال القانوني لاتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة. وخير دليل على ذلك هو تقديم منظمة رعاية الأطفال الدعم لمركز عدن للأطفال في إطار الجهود التي يبذلها لتوعية المسؤولين في الشرطة. خلال ورش العمل المخصصة للمسؤولين في الشرطة، أظهر الأطفال من مركز إعادة التأهيل في عدن شجاعة كبيرة عندما واجهوا رجال شرطة عدّبوهم وأساعوا إليهم، وأخبروهم ما حصل لهم بالضبط. حضر مسؤولو الشرطة الرفيعو المستوى ورش العمل واتخذوا الاجراءات اللازمة ضدّ مرتكبي هذه الأعمال. ونتيجةً لذلك، لم يعد الفتيان والفتيات يُحتجزون في مراكز الشرطة في عدن، إنّما يُرسلون مباشرةً إلى مركز إعادة التأهيل بهدف حجزهم.

يقول القاضي المسؤول عن قضايا محكمة الأحداث في عدن في اليمن منتقداً: "هؤلاء الأطفال يُعانون سوء التغذية ويخضعون للضرب. ويتعرض بعضهم حتى للاستغلال الجنسي. و يُحتجزون من دون محاكمة بسبب جرائم صغيرة." تم تسليط الضوء على هذه القضايا في أنحاء أخرى من اليمن أيضاً، على حدّ قول رئيس مركز إعادة تأهيل الأحداث في عدن.

لكن وبعد مرور 18 عاماً على مُصادقة اليمن على اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، لا يزال المجرمون الأحداث يُجرّمون من حقوقهم الأساسية في اليمن. بموجب القانون اليمني، يُعامل الأطفال على أنّهم مجرمون أحداث حتى سن الخامسة عشر فقط. وأثار برلمان الأطفال في اليمن هذه المسألة أيضاً، فدعا الحكومة إلى اعتبار سنّ الثامنة عشر السنّ القانونية لمعاملة كمُجرمين بالغين. ولم تُصادق الحكومة على هذا المقترح حتى الآن.

تدعم منظمة رعاية الأطفال، منذ سنوات عدّة، برلمان الأطفال في اليمن. ولا يزال أعضاء البرلمان يرفعون هذه القضية في اجتماعاتهم المتكررة الرفيعة المستوى. في التقرير التكميلي الأول الذي أعده برلمان الأطفال حول وضع الأطفال في اليمن في العام 2008، تمّ التطرق في لجنة حقوق الطفل إلى قضية الأطفال المدانين بارتكاب جرائم والمحتجزين مع بالغين في سجون للبالغين.

مقتبس عن أعمال الأطفال لوضع حد للعنف ضدّ الفتيان والفتيات. مساهمة لدراسة الأمم المتحدة حول العنف ضدّ الأطفال، منظمة رعاية الأطفال، 2005

أصبح كل الأطفال في السويد محميين من الزواج المبكر

حتى أيار/مايو 2004، كان سنّ زواج الفتيان والفتيات الذين يعيشون في السويد، إنّما من غير المواطنين السويديين، رهناً بتشريعات بلدهم الأم.

بما أن سن الزواج الدُّنيا في بعض الدول دون الثامنة عشر، يُمكن لطفل يعيش في السويد أن يتزوَّج قبل سن الثامنة عشر من دون إذن خاص. لكن لا يُمكن لأي كان أن يتزوَّج قبل سن الخامسة عشر من دون إذن خاص. إلى ذلك، كان من الممكن الاعتراف في السويد بالزيجات المبكرة التي تمّت خارج دولة السويد.

في العام 1999، تمّ التطرّق إلى هذه المسألة بشكل قوي في الملاحظات الختامية للجنة اتفاقية حقوق الطفل. وارتأت اللجنة أن دولة السويد عليها إحداث تغييرات في تشريعاتها من أجل تحسين حماية الأطفال من العواقب الوخيمة للزواج المبكر والحدّ من التمييز ضدّ الأطفال في قوانينها.

من هذا المنطلق، بدأت منظمة رعاية الأطفال-السويد المناصرة من أجل إحداث تغيير في التشريعات، وسلّطت الضوء على التمييز في التشريعات وضرورة ترابطها بالنسبة إلى الأطفال كافة في السويد.

في هذا الإطار، اتّصلت منظمة رعاية الأطفال-السويد بالبرلمانيين وغيرهم من الأشخاص المؤثرين على الرأي العام من أجل ممارسة الضغوط على الحكومة لإحداث تغيير في القانون. فتّم التطرّق إلى هذه المسألة في النقاشات البرلمانية ومنتديات أخرى. كما مارست المنظمة الضغوط استراتيجياً إلى جانب وزارة الشؤون القضائية. وكانت جهود المناصرة هذه تعتمد على الملاحظات الختامية التي كشفت بوضوح الثغرات في التشريعات.

إثر حملة المناصرة هذه، تمّ تعديل القانون حول الزواج المبكر بشكل ناجح. واليوم، أصبحت سنّ الزواج القانوني في السويد 18 عاماً لكل الناس، بغض النظر عن جنسيّتهم. إلى ذلك، في حال تزوّج طفل خارج السويد، وهو مُقيم بشكل دائم في السويد، لا يُعتبر الزواج شرعياً في السويد.

يعتبر الإنصاف وعدم التمييز من المبادئ الأساسية في اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة. من خلال برامجنا وتدخلاتنا المختلفة عبر العالم، نتطرّق إلى مختلف أشكال التمييز (مثلاً على أساس النوع الاجتماعي، والسن، والقدرات، والميول الجنسية، والاصابة بفيروس نقص المناعة البشريّة/الإيدز، والدين، والاثنية، والطبقة الاجتماعية، الخ.) التي تُعزى إلى أسباب مباشرة وغير مباشرة على حدّ سواء، على غرار علاقات السلطة غير المتساوية والهيكلية الأبوية.

نحن نتحرّك كي يكون حقّ الأطفال بعدم التمييز والتمهيش مُصاناً من خلال الدستور والقوانين والسياسات، وكي تكون هذه القوانين والسياسات مُطبّقة ومراقَبة عن كثب. كما ندعم المقاربة من الأسفل إلى الأعلى من أجل التطرّق إلى القسيم والسلوكيات والممارسات التي تؤدي إلى استمرار التمييز وعدم المساواة في مجتمع ما وتعزّزهما.

الفتيات في زامبيا يكسرن حاجز الصمت حول تعرّضهنّ للاعتداء الجنسي في المدرسة

إن استشارتنا للأطفال، وتعزيزنا لمشاركتهم الناشطة، ومساعدتهم على فهم حقوقهم في كل ما نقوم به هو ما يميّزنا عن منظمات حقوق الطفل الأخرى.

بدأت مشاركة الأطفال في مشاريع منفصلة منذ 20 عاماً لكنّها أصبحت الآن مدرجة في كل مشروع تخطّط له المنظمة أو تدعّمه.

لقد أدرجت نوادي حقوق الطفل في المدارس في زامبيا في كل المراحل الدراسية وفي المقاطعات التسع في البلد. على الأستاذ أن يعرف مصاحبة الأطفال الفعلية ليكون أهلاً بأن يصبح ميسراً في نادٍ لحقوق الطفل. يتدرّب الميسرون على يد منظمة محلية لحقوق الطفل بدعم من منظمة رعاية الأطفال-السويد. عندئذ، يُساعد الميسر على تشكيل نادٍ في مدرسته ويكون مسؤولاً عن تبادل المعلومات حول حقوق الطفل مع أعضاء النادي الشباب.

في العام 2004، تمّ اتهام ميسر نادي حقوق الطفل بالتحرش بالتلامذة الفتيات وتهديدهنّ بالقتل في حال كشفن السر في إحدى مدارس مقاطعة زامبيا الشرقية.

بما أن الفتيات عرفن ما هي حقوقهم بعد أن علمهن إياها يد الأستاذ نفسه، أدركت الفتيات الأعضاء في النادي أنّ التحرش بهن يعتبر انتهاكاً لحقوقهنّ الانسانية. وكان الأستاذ قد علمهنّ أنه يُمكنهنّ المطالبة بحقوقهنّ.

في البداية، خشيت الفتيات التحدث عمّا جرى. لكن سرعان ما أدركن أنّ إحدى الفتيات تأثرت نفسياً بشكل كبير بسبب جرى لها وهي بحاجة إلى المساعدة.

فأقنعتها الفتيات بالكشف عن قصتها وبلغن جميعهنّ القضية لمدير المدرسة. نفى الأستاذ الاتهام فكانت كلمته ضد كلمة الطفلة. لكن في نهاية المطاف، اعترف بجريمته عندما واجهته 19 فتاة تعرّضن للتحرش الجنسي بعد تشجيع أعضاء نادي حقوق الطفل لهن. ونتيجة لذلك، تمّ توقيفه ومحاكمته وتسريحه من وظيفته.

ساعد الاطلاع على الاتفاقية وفهمها الفتيات على تنظيم أنفسهنّ من أجل مكافحة الظلم الذي لحق بهن. فكنّ قادرات على كسر ثقافة الصمت المرتبطة بالإساءة الجنسية وتحدي سوء استغلال السلطة من قبل أحد الراشدين.

تتناضل منظمة رعاية الأطفال من
أجل حقوق الطفل.
ندخل التحسينات الفورية والمستدامة
إلى حياة الأطفال عبر العالم.

منظمة رعاية الأطفال-السويد

العنوان:

SE — 107 88، ستوكهولم-السويد

الهاتف: + 46 8 698 90 00

info@rb.se, www.rb.se